

## قرار سلطاني

رقم ٧٥/١

بناء على ما عرضه مجلس المالية ونظرا لاحتياج الدولة للشقق التي تقوم ببنائها وتوفير الأموال التي تنفقها في ذلك الغرض تقرر مايلي :-

أولا : تلغي المادة (١٦) من قرارنا رقم ٧٤/٥ المؤرخ ٢٤ مارس ١٩٧٤ . والخاص بتمليك الشقق للموظفين .

ثانيا : ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نفاذ القرار السابق الذي يعتبر كأن لم يكن بالنسبة للمادة (١٦) منه .

صدر في: ١٨ صفر ١٣٩٥ .

الموافق: ١ مارس ١٩٧٥ .

حمد بن حمود

وزير شؤون الديوان السلطاني

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٧٥) الصادرة في ١٥/٣/١٩٧٥ .